



قراءة مالية وإقتصادية مع د. سعيد الفاكهاني أية هيكله للدين ستعرض الليبنانيين للإفلاس



د. فاكهاني

رأى الدكتور سعيد الفاكهاني استاذ الادارة المالية والعميد المشارك في كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت، أن الإقتصاد اللبناني وصل الى الخط الأحمر منذ عدة سنوات، وكلام وزير المال عن إعادة هيكله الدين العام كانت نتيجة خطأ تعبيري، لكنه لا يخفي وجود القلق لدى كافة الأوساط الإقتصادية والمالية والإجتماعية من الوضع الإقتصادي العام. ولفت الى أن ٦٢٪ من الدين العام هو بالليرة و٣٨٪ بالدولار وهي تعود بنسبة ٧٠ - ٧٥٪ الى لبنانيين، وأي خضه مالية أو توجه لإعادة الهيكله فإنها تعني إفلاس الشعب اللبناني. وفيما اشار الى أن الفساد موجود في أكبر الدول، أكد أن بإمكان القطاع الخاص اللبناني القيام بشراكة مع القطاع العام في مشاريع محددة. واعتبر أن الطبقة السياسية الموجودة والتي تأخرت ٩ أشهر لتشكيل الحكومة لن تكون قادرة على تطبيق الاصلاحات المطلوبة في «سيدر» لان الفساد كبير وبشكل غير طبيعي، خصوصاً وأن لبنان مصنف رقم ١٤٣ من أصل ١٧٥ دولة بالفساد و١٤٢ من اصل ١٩٠ بسهولة القيام بالاعمال.

لتسليط الضوء على مستجدات الأوضاع المالية والإقتصادية التي يمر بها لبنان، التقت «المقاول اللبناني» الدكتور الفاكهاني في هذا الحوار الذي إستهله بتناول البلبلة التي أحدثها كلام وزير المال علي حسن خليل عن إمكانية إعادة هيكله الدين العام، ومما قاله:

«برأبي أن البلبلة التي حصلت لدى المسؤولين الماليين والإقتصاديين إنما تخفي القلق الكبير للحكومة ووزارة المال على الوضع المالي، وإن طريقة إخراج الكلام كان فيه خطأ تعبيري ليس مقصوداً، لكن ذلك لا ينفي وجود قلق حقيقي عند كافة الأوساط الإقتصادية والمالية والإجتماعية من الوضع الإقتصادي العام الذي يمر به لبنان بعدما وصلنا منذ عدة سنوات الى الخط الأحمر. وعلى الرغم من ذلك ما نزال نعتمد على المعجزة اللبنانية، أن بإمكان لبنان تجاوز الركود الذي يمر به. الى ذلك، لا بد من الاعتراف أن ما نواجهه بين الحين والآخر إن بعدم إنتخاب رئيس للجمهورية لمدة سنتين ونصف السنة، أو مرور تسعة اشهر لتشكيل حكومة ليس بالأمر السهل، لأنه لا يوجد بلد في العالم يمكنه تسيير شؤونه من دون قيادة مسؤولة. لهذا على الحكومة أن تقوم بواجباتها بعدما اصبح الاقتصاد شبه منهار ومعنويات التجار والصناعيين والمزارعين تتشابه



• هيكله الدين خطر على الليرة.

مع الوضع العام، وتراجع التحويلات المالية من الخارج، وزيادة التضخم بعد رفع الضريبة على القيمة المضافة يؤشر الى مزيد من الإرتفاع اذا حصلت خضات مالية بالإستناد الى ما روج في الفترة الأخيرة عن إمكان إعادة هيكله ديون لبنان والذي أدى بنفس اليوم الى رفع اسعار السندات والفوائد لأن رأس المال جبان.

• كيف ترى الصورة ضبابية أم سوداوية؟

لا بد من التأكيد ان لبنان واقله في آخر ربع قرن لم يتأخر عن تسديد مستحقاته المالية، لكن تصريحات من هذا النوع تولد خوفاً ويكون لها تأثيرات ومعاني عميقة، لأن إعادة الهيكلة اذا حصلت ستسبب تبديل الدين القصير الأجل بدين طويل الأجل وبفوائد مرتفعة وهذا ما يطلق عليه تسمية الهندسة المالية، او سنطلب إعادة جدولة الديون وهنا أيضاً فإن تأخير الدفع سيسبب قلقاً، حيث سنبدو أننا دولة لا سمح الله، لا نستطيع سداد ديونها المستحقة فنطلب التفاوض لإلغاء جزء منها مقابل كلفة عالية.

إن الدين اللبناني بنسبة ٦٢٪ هو بالليرة اللبنانية و٣٨٪ منه بالدولار، أي بين ٧٠-٧٥٪

من الديون المستحقة مملوكة من لبنانيين، وبالتالي اذا حصلت اية خضة او توجه لإعادة الهيكلة فإن ذلك يعني إفلاس الشعب اللبناني، وهذا لن يمر بسهولة أبداً، لهذا لا اعتقد ان الاعلان عن إعادة الهيكلة كان مقصوداً، واي شك في قدرة الليرة على الثبات سيفتح كوارث لا حد لها. وفي ظل الأوضاع الصعبة التي نواجهها من الحكومة الجديدة لتبدأ تطبيق بنود مؤتمر «سيدر» مع أنني اشك بان الطبقة السياسية الموجودة والتي لم تتمكن من تشكيل حكومة طيلة ٩ أشهر قادرة على تطبيق الاصلاحات المطلوبة في «سيدر» لان الفساد كبير وبشكل غير طبيعي، مع العلم أن لبنان مصنف رقم ٤٣ من أصل ١٧٥ دولة بالفساد وفي سهولة القيام بالأعمال ٤٢ من أصل ١٩٠، لانه من الصعب ايجاد

اعمال جديدة بسبب استشرء الفساد.

• تحدثت عن إمكانية إفلاس الشعب اللبناني في حال طبقت هندسة مالية لإعادة هيكله الدين، الى أي حد نحن اليوم في خطر من إجراء هندسة مالية مفاجئة؟

إن الهندسة المالية التي طبقها مصرف لبنان بقيادة الحاكم، كانت هندسة ذكية رغم إنتقاد بعض الناس من جني بعض البنوك أرباحاً سريعة منها. لكن بغض النظر عن ذلك فقد ساعدت بتأمين نحو ٤٤ مليار دولار من العملات الأجنبية، بالإضافة الى تغطية ذهبية تتراوح قيمتها بين ٣ - ١٢ مليار دولار ما يعني أن لدينا غطاء مالياً جيداً بالعملات الأجنبية لحماية الليرة. بحساب بسيط إذا لدينا دين بحوالي ٨٤ مليار دولار، وإذا افترضنا، وهذا افتراض خاطئ، ان مصرف لبنان سيسدد الدين العام، يعني إنه سيدفع كل الاحتياطات الموجودة لديه والتي تتراوح بين ٥٠ و٥٣ مليار دولار أي ثلثي الدين العام، فمن سيدفع الثلث الباقي، علماً أن الليرة اللبنانية ثابتة بفضل احتياط العملات الأجنبية وصرافها سيفقد الليرة الغطاء...

• إذا تعبير وزير المال قيل بإخراج خاطئ، وكانت الردود لطمانة السوق؟

الوزير الخليل، أعاد تصحيح كلامه وبرأي أن الفكرة كانت موجودة في عقله ولكن طريقة إخراجها الى العلن كانت خاطئة، وهناك من يقول أنه كان بإمكانه اعتماد كلمة جدولة الديون عوضاً عن الهيكلة Structure وهي أمر أساسي بينما إعادة الجدولة تدخل في التفاهم مع الدائنين. إضافة الى ذلك فلدی لبنان عجز في الميزان التجاري بحوالي ١٧ مليار، فاذا لا سمح الله تراجع سعر صرف الليرة ونحن دولة مستوردة، فإن العجز التجاري

• الوضع الاقتصادي وصل منذ

عدة سنوات إلى الخط الأحمر

ومعنويات التجار والصناعيين

والمزارعين تتشابه مع الوضع العام

• بعد رفع ضريبة الـ TVA



مليون دولار، بينما العجز السنوي يبلغ ملياري دولار، لكن إذا نجحنا في ضبط ملف الكهرباء، وتوفرت إرادة سياسية لخفض نصف العجز الحالي حينها سنصل الى الصفر وقد يتحول الملياري دولار الى استثمارات.

يجب أن نعي صعوبة ما نواجهه بعدما دقت حالات الإفلاس أبواب القطاع التجاري والاقتصادي والصناعي، وهناك العديد من المؤسسات أقفلت أبوابها، المشكلة موجودة، وكلام وزير المالية ليس صدفة ١٠٠٪ أو عابراً بل قد يكون جرس إنذار وربما يكمن وراءه جرس إنذار سياسي من ضمن حقيقة اقتصادية.

● هل سيتمكن لبنان من دفع المستحقات المترتبة عليه في ظل عدم الاستقرار السياسي والمالي.. وماذا عن تأثير غياب تشكيل الحكومة لتطبيق الإصلاحات بالنسبة للمقرضين في «سيدر»؟

يترتب على لبنان هذه السنة دفع ٢,٦٥ مليار دولار كديون علينا تسديدها، وفي حال عدم دفعها سيضطر حاكم مصرف لبنان الى وضع هندسة مالية جديدة وهذه المرة ستكون كمثال الراعي والذئب، فلن يصدقنا أحد أننا سنقوم بإصلاحات، المشكلة تتفاقم، لهذا على المسؤولين إذا أرادوا الاستمرار في الحكم مع بعض الفساد يجب أن تتشكل الحكومة كي يستفيدوا منها وإلا فإن الخراب سيحاول الجميع.

● يعني لإصلاحات في المدى المنظور في ظل عدم تشكيل حكومة لإدارة البلد؟

صحيح، حتى لو تشكلت، وكان من الضروري وجودها قبل ٩ أشهر، إن كل ما سيحصل هو «ترقيع»، لأن على الحكومة وضع موازنة ٢٠١٩ والعمل على أخذ قرارات جريئة للإدارة التي تحتاج الى قيادة سياسية تسهل العمل والإصلاح الجدي والعض على الأصعب ولو بقليل من الوجع. ومتى حصل ذلك فإن الأمور ستتحسن خلال سنة أو سنتين. لدي شك أنه إذا تشكلت الحكومة الجديدة سيكون لدى الطبقة السياسية الحاكمة الجديدة الكافية لتخفيف الهدر والفساد وإنجاز الإصلاحات المطلوبة لـ «سيدر» علماً أن الأمر الإيجابي في «سيدر» أن المقرضين اشترطوا تقديم الأموال بمباشرة لبنان بالإصلاحات المطلوبة للحصول على ١,٦ مليار دولار، لهذا أتساءل هل ستمكن الحكومة الجديدة من تطبيق إصلاحات جديّة في ظل «التناش» الحاصل على السلطة.

● هناك عملية الشراكة بين القطاع الخاص والعام وهو جزء من مشاريع «سيدر»، هل سيقبل القطاع الخاص المشاركة مع حجم الفساد المستشري؟

سيقبل القطاع الخاص بالشراكة، لقد وضعت دراسة علي دول البرازيل، روسيا، الصين والهند، وأضيفت إليها لاحقاً جنوب أفريقيا لكن الدراسة الأولى تناولت الدول الأربعة وقد تبين في الصين مثلاً وهي دولة شيوعية أن فيها بعض الفساد، لكن هذا الفساد سهل على الاستثمارات الأجنبية التعامل مع الإدارة. لهذا



● فاكهاني خلال اللقاء.

● الفرق بين أن يكون لبنان ضمن منتدى الغاز والنفط أو خارجه، كمن يشترك في وضع السياسات الدولية وذاك المتلقي لتنفيذ ما يقرره الآخرون، نحن ملوك الفرص الضائعة ●

سيكلفنا أكثر بالنقد اللبناني مع مواصلة ارتفاع نسبة التضخم وهذا أمر خطير.

● كيف يمكن تحريك القطاعات التجارية والإنتاجية لمساعدتها على إعادة النهوض؟

النهوض لا يمكن أن يحصل إلا بضغط هذه القطاعات على الدولة اللبنانية ضغطاً جدياً بأنها لا تستطيع تحمل ما يحصل وإن عليها أن إتخاذ إجراءات جديّة لتخفيف عجز الموازنة الذي يزداد سنوياً بين ٤ و ٦ مليارات وهذا الدين في حركة تصاعدية، الامر الذي يعرضنا لدفع فوائد مرتفعة عليها، وكلما إزداد الدين، سيزداد العجز ويتفاقم. يجب ضبط الانفاق العام لكن ضبط الانفاق الاستثماري سيؤدي الى انكماش اقتصادي فنصبح كمن يلحس المبرد، لهذا يجب ضبط الهدر الذي يرتبط بالكثير من الملفات بدءاً من المرفأ، التهريب والكهرباء التي لم نجد حلاً لها منذ أكثر من ١٥ سنة، وأود الإشارة هنا الى أن إحدى الطالبات في الجامعة وضعت أطروحة عن مشكلة الكهرباء في لبنان بأشرافي ووصلت الى نتيجة، أن هذا الملف سيفجر الموازنة والديون ولم يصدقنا أحد حتى وزارة الطاقة، وكان العجز في ذلك الوقت ٥٠٠

العقوبات بحدّها الأدنى .

• كيف تتطلع للمستقبل في ظل الوضع العام الذي

نتخبط به على جميع الصعد؟

أود التأكيد مجدداً أنني ما زلت متفائلاً بتحسّن الأمور، وإذا أحسنا إدارة ملف النفط والغاز فسنتمكن معهما من إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وبالتالي الى بنفقات الدولة وتخفيف الديون، لكن ذلك لا يكفي لإصلاح الأمور إذا لم نتصرف بعقلانية وبإدارة صحيحة للدولة.

أقول ان بإمكان القطاع الخاص القيام بشراكة مع القطاع العام في مشاريع محددة، وبإمكانهما التعايش مع بعضهما في ظل دولة تعمل وليست مشلولة وإذا إستمر الوضع على حاله فلن يشارك أو يستثمر أحد فرأسمال يذهب حيث يوجد إستقرار سياسي لتأمين الأرباح.

وأذكر هنا كلام الوزير السابق وليد جنبلاط، في الفترة الأخيرة ” اترحم على الطبقة الفاسدة القديمة يلي كان - شخصياً أنا أرفض الفساد كلياً ونريد دولة مدنية عصرية وقادرة على خدمة المواطنين - فسادها أقل بينما اليوم أصبح فاضحاً وبدون خجل.

الفساد اليوم لا يقتصر على الطبقة السياسية فقط بل على مستوى كل الدولة واداراتها، في الماضي كان الموظف يقبل بإكرامية مثلاً، اليوم بات يشترط الرقم المالي لينفذ المعاملة رغم أن هذا من حق المواطن، فيضطر المواطن للدفع لتسيير أموره، أيضاً بالنسبة لي قانون الإيجارات فساد، كما سائق التاكسي الذي يرفع سعره وفق حالة الطقس، الفساد معشش في عقلية اللبناني لهذا علينا بذل جهود أكبر لتطوير انفسنا، ولو كنا لا نقبل في الفساد كشعب، لما كان لدينا طبقة حاكمة فاسدة، بيننا مصالح مشتركة.

• برأيك هل غياب الاستثمارات الأجنبية ساهم في الجمود الاقتصادي الراهن؟

نعم، لأن عدم دخول الاستثمارات الأجنبية Foreign Direct Investment يؤثر على ميزان المدفوعات وتخف التدفقات النقدية بالدولار فيحصل ضغط أكبر على الليرة فترتفع الفوائد. فالمصارف بحاجة للنقد الأجنبي كي تقرض الدولة أو التجار والصناعيين والمزارعين، هذه اقل المشاكل التي تواجه البلد لدى غياب هذه الاستثمارات، لقد كان يدخل بين 2-3 مليارات دولار سنوياً، واليوم باتت هذه الأرقام بالكسور، وهذا الغياب يؤثر على التحويلات الأخرى والثقة بأوضاع البلد، فالقطاع العقاري مثلاً كان عاملاً جاذباً للبناني والعربي هؤلاء تراجعوا كما غيرهم من المستثمرين، ما يعني أن الضرر طال الجميع.

• العقوبات الأميركية بنسختها الثانية، كيف سيتعامل معها لبنان مع غياب حكومة مسؤولة، خصوصاً وأن الرئيس الأميركي ترمب جاد في تطبيقها على عكس إدارة الرئيس السابق اوباما؟

هذا الكلام سليم، وبرأيي أن الحكومة اللبنانية نفذت يداها من المتابعة، وأسندت الأمر الى حاكم مصرف لبنان ليتصرف وفق ما يراه مناسباً، ومن دون تعريض مصالح المصارف اللبنانية لأي أذى، لأن أية هزة قد تصيبها ستعكس سلباً على المودعين والمتعاملين معها، لهذا لا يمكننا تحمّل أية خضة في القطاع المصرفي. ولناحية المسؤولية السياسية فإن الحكومة غير قادرة على المواجهة في ظل الانقسام القوي بين المكونات اللبنانية، لهذا يبقى الإعتماد على إجراءات مصرف لبنان لحصر تداعيات



• وزارة المالية... أية قرارات متوقعة لمعالجة الدين؟

• برأيك أي تأثير لغياب لبنان عن اجتماعات "منتدى

غاز شرق المتوسط"، الذي يضم مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا والأردن وفلسطين وروسيا الذي استنتى تركيا ولبنان وسوريا وشمال قبرص التركية من عضويته؟

الفرق بين أن يكون لبنان ضمن المنتدى أو خارجه، كمن يشترك في وضع السياسات الدولية في هذه الموضوع او يكون متلقياً لتنفيذ ما يقرره الآخرون، في الحالتين فإن النفط والغاز سيبقيان مطلوبين سواء أكان لبنان مشتركاً في اجتماعات المنتدى أم لا، لأن السوق سيبقى موجوداً للإستهلاك. في أي حال وبكل أسف نحن ملوك الفرص الضائعة؛ حصل الربيع العربي ولم نستفد منه إقتصادياً ولا أعني الإستفادة من مشاكل الآخريين، إنما كان بإمكان لبنان إستعادة دور مالي واقتصادي معين، كذلك من الأزمة السورية والقلق في الخليج من الأزمة الإقليمية بينهم وبين ايران...

جوزفين شديد